دور برنامج كابدال في تفعيل مساهمة المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر

The role of Capdel program in activating civil society contribution in local environmental planning in Algeria

د. سمير كيم، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة – الجزائر
أ.وهيبة كواشي، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر3- الجزائر
Samir kime, lecturer professor- Larbi Tebessi university- Algeria

Ouahiba Kouachi, Phd researcher, Algiers3 university- Algeria.

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة برنامج كابدال النموذجي في دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر، وفق الآليات التي يوفرها برنامج كابدال عبر التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية، عن طريق تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها.

توصلت الدراسة إلى أن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر يحتاج إلى حكامة التسيير البيئي المحلي، وتعبئة مختلف الفاعلين المحليين المعنيين عبر تعزيز الديمقراطية المشاركاتية. إضافة إلى الإستفادة من برنامج كابدال كمرجعية لتعزيز مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي.

الكلمات المفتاحية: كابدال، المجتمع المدني، التخطيط البيئي المحلي، التسيير البيئي، المخاطر البيئية.

Abstract: This study aims to analyze the contribution of Capdel program as a model to reinforce civil society organizations participation in local environmental planning in Algeria, according to the tools which Capdel program provides cross the multi-sectoral management of environmental risks, by strengthening the role of civil society in accompanying local

authorities in the implementation of local systems for prevention and manage risks and disasters.

The study concludes that that strengthening the role of civil society organizations in local environmental planning in Algeria requires local environmental management governance, and mobilizing the various local actors concerned, through the strengthening of participatory democracy. In addition, Capdel can be used as a reference to strengthen the contribution of civil society organizations to local environmental planning.

Keywords: Capdel, civil society, local environmental planning, environmental management, environmental risks.

خلفية الدراسة:

تتجه الدراسات المرتبطة بالجماعات المحلية إلى التركيز على الآليات الكفيلة بتحقيق التنمية المحلية، وفي هذا السياق تم تبني العديد من المقاربات وأبرزها مقاربة التسيير المحلي التشاركي القائمة على محورية الديمقراطية التشاركية كآلية لتوسيع قواعد التسيير المحلي عبر مشاركة مختلف الفواعل المعنية، وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني.

في هذا السياق يعتبر برنامج كابدال النموذجي أحد برامج الشراكة الدولية في مجال دعم التنمية المحلية، وقد تم تجسيد هذا البرنامج في الجزائر عبر مبادرة ثلاثية بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية ومفوضية الإتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد تضمن هذا البرنامج أربعة محاور كبرى لدعم التنمية المحلية، ومن بينها الإهتمام القطاع البيئي عبر دعم مختلف الفاعلين، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- تحليل إسهامات منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر.

- تحليل مختلف الآليات التي تضمنها برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين في التخطيط البيئي المحلي.

- تحليل أبرز المساهمات الجمعوية في مشروع التجديد الحضري على مستوى بلدية الخروب بولاية قسنطينة كبلدية نموذجية في اطار برنامج كابدال.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع المتطرق إليه وهو برنامج كابدال الذي يعد أحد أبرز نماذج الشراكة الدولية في مجال دعم الحكم المحلي، والذي إستفادت منه

الجزائر، إضافة إلى تركيز الدراسة على المجتمع المدني كأحد الفواعل المهمة في التسيير البيئي المحلي، حيث تعد تشاركية الفواعل غير الرسمية في التسيير المحلي أحد الأهداف الكبرى لبرنامج كابدال.

إشكالية الدراسة: إستنادا إلى ماتقدم سيتم من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: كيف يساهم برنامج كابدال في تفعيل أدوار المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر؟

1- برنامج كابدال كإطار لمساهمة المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي: مقاربة مفاهيمية:

لقد أصبح تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التسيير المحلي من الأولويات الإستراتيجية لدعم قدرات الجماعات المحلية، وذلك عبر مقاربة الديمقراطية التشاركية التي تسعى لدعم مساهمة المجتمع المدني في التسيير القطاعي للشؤون المحلية، وفي هذا السياق يشكل القطاع البيئي أحد المجالات التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساهمة فيه، عبر مختلف الآليات المتاحة في مجال التسيير المحلي.

1.1- مفهوم المجتمع المدني:

يطرح مفهوم المجتمع المدني الكثير من الجدل والنقاش نتيجة تعدد المساهمات وإختلاف وجهات النظر في طريقة فهم ومتابعة وتقصي تطور معاني المفهوم التاريخية وسياقاته الاجتماعية حسب عالم الاجتماع برهان غليون، ووفقا لهذا الطرح يمكن رصد تصورين رئيسيين للمجتمع المدني هما:

المفهوم الواسع: يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا، فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة- بإعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الإجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.

المفهوم الضيق: الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فقط ، فهو مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في إستقلال نسبي عن التجمعات التقليدية من ناحية (الأسرة، القبيلة ، العشيرة) ، وعن دولة المؤسسات الحديثة من ناحية ثانية (المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية، المؤسسة القضائية) (كربوسة عمراني، 2014، ص154).

غير أن هذا الطرح الذي يعتبر مفهوم المجتمع المدني هو التمييز بين المؤسسات التقليدية والحديثة يطرح عدة تداعيات سلبية على المفهوم وأهمها(زياني صالح ،2003، ص68):

-السقوط في تمثيل التجربة الأوربية بطريقة غير متبصرة.

-السقوط في تبني التمييز السابق يعني هدم أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني، وهو التعايش السلمي والدفاع عنه بين التنظيمات الإجتماعية المختلفة مهما كانت إتجاهاتها ومنطلقاتها الفكرية.

-السقوط في فخ هذا التمييز يشتت قوة تكوين تنظيمات المجتمع المدني.

من هذا المنطلق سيتم تبني التعريف الإجرائي التالي للمجتمع المدني:" هو مجموعة المؤسسات والمنظمات الطوعية وغير الربحية، وكذا مجموعة السلوكات المتموضعة بين الأسرة والدولة، تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع".

2.1- مفهوم التخطيط البيئي المحلي:

يمكن تعريف التخطيط البيئي المحلي كمايلي:" يعرف التخطيط البيئي المحلي على أنه:" عملية وضع تصور مسبق لما يجب عمله على المستوى المحلي بغية الحصول على الهدف، عبر إستشراق كافة الأنشطة الضرورية للوصول إلى الغاية من التنمية البيئية المحلية، سواء تضمن في فحواه موضوع البيئة المحلية بشكل كامل أو جزئي، وذلك يعود إلى الطابع التشاوري بين الأشخاص المحليين في إعداده ، والذي يؤدي إلى تحليل الأوضاع الحالية والمستقبلية للعنصر البيئي". (ريحاني أمينة، 2016، ص572).

كما يعرف التخطيط البيئي المحلي بأنه:" مفهوم ورؤية واعية تعمل كضابط لكل أنواع الخطط الإقتصادية والإجتماعية التي تستهدف إستخدام موارد البيئة بما يحقق لها الإستخدام المتوازن والآمن على المستوى المحلي، فعمليات التخطيط البيئي المحلي متكاملة مع عمليات التخطيط للتنمية المحلية والمستدامة، حيث يسمح التخطيط البيئي المحلي بإستيعاب إهتمامات حماية البيئة المحلية." (بن منصور عبد الكريم وأعراب سعيدة ، 2018، ص494).

على ضوء ماتقدم يمكن تعريف التخطيط البيئي المحلي على أنه آلية تقوم بها مجموعة الوحدات الإدارية الموجودة على المستوى المحلي في مجال حماية البيئة، وفق جانب وقائي وردعي، يكون بمشاركة مختلف الفواعل من أفراد وجمعيات، وذلك وفقا لما تقتضيه السياسة الرشيدة في التسيير المحلي ومراعاة لمقومات وظروف المنطقة المحلية.

3.1- التعريف ببرنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية:

كابدال **Capdel** أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية ، هو برنامج أطلقته الحكومة الجزائرية إبتداء من سنة **2017** ، وتشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الداخلية والجماعات

المحلية والتهيئة العمرانية ، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الإتحاد الأوربي بالجزائر، وقد خصص لهذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات(**2017-2020**) تمويل مشترك: حيث تساهم الحكومة الجزائرية بـ:**2،5 مليون يورو**، والإتحاد الأوروبي بـ: **7،7 مليون يورو**، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ: **170،000يورو** من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

يعتبر برنامج كابدال أحد المبادرات الهامة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية، من أجل بناء قدراتها الذاتية في مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الواقع المحلي من خلال متطلبات التنمية المحلية من جهة، كما تفرضها مقتضيات التنمية المستدامة للأقاليم من جهة أخرى(حاروش نور الدين و بن صالح صالحي، 2019، ص 1371).

في إطار تحديد أدوار كل طرف ضمن برنامج كابدال يقوم كل طرف بدور محدد كمايلي: (طواولة أمينة،2018، ص 115).

- تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية.

- تنضم وزارة الشؤون الخارجية: إلى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا.

- يساهم الاتحاد الأوروبي: بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة للحكامة الراشدة، وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.

- يساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية: بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر.

4.1- العلاقة الإرتباطية بين المجتمع المدني والتخطيط البيئي المحلي:

يمكن رصد العلاقة الإرتباطية بين منظمات المجتمع المدني والتخطيط البيئي المحلي من خلال الجوانب التالية:

منظمات المجتمع المدني كمرافق للجماعات المحلية في المجال البيئي: إنطلاقا من المبدأ العاشر لإعلان قمة الأرض، تنامت جمعيات ومنظمات غير حكومية نشطة في مجال البيئة في كثير من بلدان العالم ، وتنشأ هذه المنظمات عادة لسد الفجوات التي تتركها الحكومات وقطاع الأعمال، وقد تكونت آلاف من هذه المجموعات في كل من المجتمعات الصناعية والنامية، وقد تكون أحيانا الجمعيات البيئية عبارة عن منظمات محلية بموضوع واحد وتضم أعضاء قليلين، وهناك مجموعات أخرى متعددة الإهتمامات وعالمية في عضويتها وتوجهاتها.

يرتبط مجال مشاركة هذه الجمعيات في تسيير شؤون المجالس الشعبية البلدية ومتابعة نشاطها خاصة في مجال البيئة بمدى فعالية أعضائها وحسن تواصلهم مع المنتخبين المحليين وممثلي الإدارات العمومية المحلية، وبمدى إدراكهم بحقوقهم وواجباتهم المدنية(رمضان عبدالمجيد، 2011، ص 152).

مساهمة منظمات المجتمع المدني في صنع القرارات البيئية: تساهم الجمعيات المعتمدة قانونيا، والتي تمارس أنشطتها في مجال البيئية بشكل مباشر في صنع القرارات البيئية من خلال المساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق ما ينص عليه القانون، إذ تعتبر عضوية الجمعيات في الهيئات الحكومية إمتيازا مهما لها، نظرا للتأثير المباشر الذي يمكن أن يلعبه ممثلو الجمعيات من خلال التبليغ عن حالة البيئة وإتخاذ القرارات المناسبة عن طريق المناقشة وتقديم التوضيحات والدراسات والبيانات. كما تساهم الجمعيات البيئية في صنع القرارات البيئية بطريقة غير مباشرة عن طريق إعداد التقارير والدراسات والإستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة (لعروسي رابح و أهناني فاروق، 2019، ص327).

مساهمة منظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي البيئي: تبرز أهمية البعد التربوي ضمن جهود قطاع المجتمع المدني في حماية البيئة ، عن طريق حجم النشاط التربوي الذي تضطلع به بعض التنظيمات البيئية، والذي يصل حدود تخصصها المباشر كهيئات للتربية والتثقيف البيئي، كما هو الحال بالنسبة لشبكات المدارس البيئية الحرة أو" المدارس الإيكولوجية، ولا ينحصر اهتمام المجتمع المدني بمجال التربية البيئية على التنظيمات والجمعيات ذات البعد البيئي المباشر بل يمتد للعديد من الفعاليات الأخرى، كالنقابات العمالية التي يحتل موضوع التربية والتثقيف البيئي أهمية كبيرة ضمن برامجها التكوينية، والتي ترمي من خلالها إلى رفع مستوى وعي العمال بأهمية بيئة العمل وما تنطوي عليه من مخاطر تهدد سلامتهم الصحية وأمنهم وسلامة المحيط البيئي (وناس يحي، 2004، ص63).

مساهمة المجتمع المدني في جمع المعلومات المتعلقة بالقطاع البيئي: إن مواجهة المشاكل تقتضي الإلمام بكافة الجوانب المحيطة بها على نحو علمي ومنهجي لأن الوقوف على المعلومات المتعلقة بالبيئة أو تلك التي تهددها يقتضي أن تعطى الجمعيات الوطنية الحق في الإطلاع على المعلومات والبيانات المرتبطة بها والموجودة لدى الجهات الإدارية المختصة عن طريق طاقم من المختصين في مختلف المجالات، ولعل هذا الامر وجب تنظيمه بالضرورة بين الجمعيات التي تتعلق وتدافع عن البيئة والإدارة من طرف المشرع، وذلك حتى لا يحتج بسرية المستندات مما يشكل حائلا دون حصول الجمعيات على المعلومات اللازمة للقيام بالمهام المرجوة منها (توفيق أحمد أسعد، 2017، ص 65).

2- محورية المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي ضمن برنامج كابدال: مشروع التجديد الحضري ببلدية الخروب نموذجا:

يشكل القطاع البيئي أحد أهم المحاور الرئيسية ضمن برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية، وقد إهتم هذا البرنامج بأهمية دور المجتمع المدني في المساهمة في التسيير والتخطيط البيئي على المستوى المحلي، ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض مثال حول مساهمة الجمعيات المحلية ببلدية الخروب بقسنطينة كأحد البلديات النموذجية في إطار برنامج كابدال في مشروع التجديد الحضري المستدام.

1.2 مشروع التجديد الحضري ببلدية الخروب كأولوية قطاعية في إطار برنامج كابدال:

يتطلب برنامج كابدال تصميم كل نشاط وفقا للقطاعات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية المحلية المستدامة المحددة من قبل البلدية المرجعية، وهذا قصد ضمان الإتساق مابين مختلف أنواع الأنشطة التي يستهدفها برنامج كابدال في كل بلدية، وتتمثل القطاعات ذات الأولوية التي يجب أن تندرج في إطارها هذه المشاريع فيمايلي: بابار ولاية خنشلة في مجال الصناعات التقليدية للنساء(الزرابي) ، جانت ولاية إليزي في مجال السياحة والتراث الثقافي، جميلة ولاية سطيف في مجال السياحة والتراث الثقافي، الخروب ولاية قسنطينة في مجال التجديد الحضري، الغزوات ولاية تلمسان في مجال الصيد البحري، مسعد ولاية الجلفة في مجال الصناعات التقليدية(الجلد والصوف)، أولاد عبد القادر ولاية الشلف في مجال السياحة المحلية (البحيرة)، تيميمون ولاية أدرار في مجال السياحة والتراث الثقافي، بني معوش ولاية بجاية في مجال الفلاحة(التين المجفف)، بلدية تيقزيرت ولاية تيزي وزو في مجال الصيد البحري.(بلفكرات رشيد، 2019، ص 119).

ما يلاحظ من خلال عرض البلديات النموذجية التي شملها برنامج كابدال في الجزائر هي صفة التنوع من حيث توزيع البرنامج حسب الأقاليم الجغرافية بين بلديات ساحلية، حضرية، ريفية، صحراوية، إضافة إلى تباين في الأولويات الموضوعاتية الخاصة بكل بلدية، ومن أجل توضيح مساهمة برنامج كابدال في دعم وتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية البيئية، سنحاول تسليط الضوء على واقع التنمية البيئية ببلدية الخروب ولاية قسنطينة كبلدية نموذجية إستفادت من برنامج كابدال في مجال التجديد الحضري للمدينة نتيجة لتحديات التوسع الحضري المتسارع وغير المنضبط.

أصبحت الخروب" المدينة الولاية " عمرانيا و التي جمعت بين أنماط القرى والمدن التقليدية من جهة والتجمعات الحضرية الكبرى من جهة أخرى، قطب عصري طموح للرقي و التطور (الملاحة الجوية والمطار، السكة الحديدية، الطريق السيار شرق غرب، الصناعة الميكانيكية البيوتكنولوجية، الأقطاب الجامعية بامتياز، والنمو الفلاحي، و رمز للبلدية المشتركة حيث أنشأت بها ثلاث مدن جديدة في إقليمها(المدينة الجديدة علي منجلي، ماسينيسا، القطب الحضري عين نحاس في طور الانجاز).

2.2- الدورات التكوينية كآلية لدعم المبادرات الجمعوية في إطار مشروع التجديد الحضري ببلدية الخروب:يقوم برنامج كابدال على مجموعة من المرتكزات أبرزها المجلس الإستشاري البلدي، حيث يضم هذا المجلس ببلدية الخروب 60 مقعدا، موزعة على مختلف فئات الفاعلين المحليين أبرزها الجمعيات الفاعلة بعدد 15 مقعدا، الخبراء بعدد10 مقاعد، ممثلو السكان جمعيات الأحياء بعدد11 مقعدا، الفاعلون الاقتصاديون بعدد 15 مقعدا، الفئات الخاصة 9 مقاعد(شنيقر باديس،2018، ص38).

ما يلاحظ من خلال تركيبة المجلس البلدي الإستشاري لبلدية الخروب هو التنوع من حيث طبيعة الفاعلين، حيث تسمح عضوية الجمعيات الفاعلة وجمعيات الأحياء في هذا المجلس من تقديم إستشارات مختلفة خاصة بالتجديد الحضري المستدام، من طرف الجمعيات الفاعلة في المجال البيئي.

وفي إطار التشخيص الإقليمي لبلدية الخروب تم تنظيم ورشة شملت عديد الفاعلين ببلدية الخروب من أجل عرض التشخيص الإقليمي التشاركي، حيث تم عرض هذا التشخيص الذي تم إعداده بناء على المعطيات الرسمية إضافة الى تصور الفاعلين المحليين وأبرزهم منظمات المجتمع المدني.

ومن أجل تسليط الضوء مباشرة على المشاريع التي مولها برنامج كابدال ببلدية الخروب في إطار التجديد الحضري للبلدية، سيتم التركيز على مشروعين قامت بهما جمعيات محلية على مستوى بلدية الخروب، وهما مشروع التدفق الأخضر ومشروع المدينة الصحية، وسيتم توضيح أبرز النقاط المتعلقة بالمشروعين كمايلي:

1.2.2 مشروع التدفق الأخضر:

يدخل هذا المشروع الذي يترأسه السيد عمار بزاف رئيس جمعية أصدقاء البيئة بالخروب ضمن المشاريع الرئيسية التي مولتها حاضنة كابدال ببلدية الخروب، في هذا السياق نظمت جمعية أصدقاء البيئة بالخروب يوم 13فيفري 2021 دورة تكوينية في تقنيات البستنة، والتي تندرج ضمن مشروع التدفق الأخضر الخاص بالتجديد الحضري لبلدية الخروب، والمؤطر من طرف برنامج كابدال، وذلك بمشتلة التكوين المجتمعية بحي 500 مسكن مقر الجمعية، والموسومة ب(التعلم التطبيقي الميداني في تقنيات غرس العشب الطبيعي والنقل والتشتيل والتكاثر والتطعيم والترقيد الهوائي وكيفية غرس مختلف البدور والشجيرات والنباتات الظلية والمتسلقة)(بزاف عمار،2021).

كما إحتضن المركز الثقافي بالخروب يوم 6 فيفري 2021 اللقاء الرسمي لإنطلاق أربعة مشاريع جمعوية تم إنتقاؤها في إطار برنامج كابدال ببلدية الخروب النموذجية، ومن بين المشاريع البيئية التي تم تمويلها مشروع حيي يفرز لجمعية مديري ومسيري النشاطات التربوية والترفيهية

للشباب ببلدية الخروب، حيث يهدف هذا المشروع إلى فرز النفايات المنزلية بكل مدينتي الخروب وعلي منجلي(دهيلي عمار،2021).

في هذا السياق أكدت السيدة شيماء حجاج ممثلة جمعية مديري ومسيري ومؤطري النشاطات الترفيهية والتكوين بولاية قسنطينة، بان مشروع حيي يفرز يهدف إلى وضع نظام عملي للفرز الإنتقائي للنفايات، ويعتمد على التكوين لفائدة 40 متطوعا من الشباب والإطارات الجمعوية عبر 4 أحياء تجريبية، وسيساهمون في المرحلة الثانية الخاصة بالتوعية والتحسيس لعملية الفرز الإنتقائي، مع تكوين 10 شباب آخرين في مجال تسيير وتثمين النفايات، وتكوين ثالث يخص الفئة النسوية الماكثة في البيت في مجال رسكلة وتحويل النفايات، وهي العملية التي ستساهم في خلق 8 مناصب شغل لشباب بطالين، مع تسطير إسترجاع 40 بالمئة من نفايات التغليف أي النفايات القابلة للتدوير، على غرار إسترجاع 53طنا من البلاستيك و20 طنا من الكارتون لتكون موردا اقتصاديا اضافيا لبلدية الخروب وخلق ديناميكية إقتصادية بهذه البلدية النموذجية(حجاج شيماء، 2021).

2.2.2 مشروع المدينة الصحية:

يعد مشروع مدينتي الصحية للسيد شعيب عبد الصمد من المشاريع التي استفادت من دعم برنامج كابدال، وتعد الخروب أول بلدية في الإقليم الوطني لديها مركز صحي مجتمعي . و قد جعلت مكتبها للنظافة الصحية أولوية وشرعت في العلاج في المنزل بالتعاون مع جمعية الواحة لمساعدة مرضي السرطان .وقد تميز أيضا بافتتاح مركز خاص بمرضى متلازمة داروين، واخر للأشخاص المصابين بالتوحد، ومكان لمرضي السكري على مستوى الإطار الاستراتيجي للصحة العامة، مما يعطي بعدا حقيقيا لشعار" البلدية، صديق الصحة العمومية".

إن برنامج المدينة الصحية يمثل التزاما من قبل المجتمع الحضري لتحسين صحة سكانه من خلال التنمية المستدامة، أطلقت هذه المبادرة من طرف منظمة الصحة العالمية، وقد برز برنامج المدن الصحية على أنه أداة فعالة لتحسين الأداء الصحي في المناطق الحضرية ولا سيما منخفضة الدخل منها، حيث تلعب دور في تشكيل سياسة التحالفات المهنية والتقنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة(شنيقر باديس،2018، ص51).

كما تم القيام بيوم تحسيسي يوم 20 فيفري2020 حول مشروع مدينتي صحتي من خلال التطرق لموضوع المدينة الشاملة، وكذا تطور مفهوم الصحة في الوسط الحضري، إضافة الى عديد من اللقاءات التي تمت بالتنسيق مع معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة قسنطينة3 حول تسيير التقنيات الحضرية والصحة المجتمعية بالوسط الحضري.

في نفس السياق قامت جمعية مسيري جمعيات الشباب ببلدية الخروب صاحبة مشروع المدينة الصحية المدعم من طرف برنامج كابدال بتكوين لصالح منشطي الصحة المجتمعية يوم 20

فيفري2021 بمعهد تسيير التقنيات الحضرية بعنوان:"" دراسة تأثير المشاريع العمرانية على الصحة"" وتم توضيح ضرورة اجراء دراسات الأثر قبل انجاز المشاريع العمرانية والقوانين المؤطرة.

3- تحديات إسهام المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر:

إن التقييم الفعلي لدور منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر يرتبط برصد أهم المشكلات التي تواجه التخطيط البيئي المحلي، وكذا المعيقات المرتبطة بنشاط الجمعيات المختصة بقضايا البيئة.

1.3- المشكلات المرتبطة بالتخطيط البيئي المحلي:

على الرغم من تغير أسلوب تسيير البيئة إتجه التخطيط البيئي الحالي إلى التركيز على التخطيط الجهوي لإيجاد تكامل وتنسيق بين أعماله، غير أن إشكالات المخططات المحلية بقيت عالقة، ولم تسمح بتحديد دقيق لعلاقة الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في تسيير وحماية البيئة، وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد أبرز جوانب قصور التخطيط البيئي المحلي من خلال مايلي:

إستنزاف الموارد الطبيعية: لقد تأثرت الموارد الطبيعية بشكل واضح نتيجة التأثيرات الإقتصادية التي صاحب المرحلة الإصلاحية في الجزائر وإستنزافها للمحروقات بشكل خاص، ويتمثل هذا الإستنزاف في التقليل من قيمة المورد أو إختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة، ولا تكمن خطورة إستنزاف المورد فقط عند حد إختفائه أو التقليل من قيمته، وإنما الأخطر من كل هذا تأثير الإستنزاف على توازن النظام البيئي، والذي ينتج عنه أخطار غير مباشرة بالغة الخطورة، كالإفرازات الملوثة الناتجة عن التصنيع وصعوبة تسيير نفاياتها بالشكل السليم.

قلة الوعي البيئي: إلى جانب الإعتداء على الطبيعة ومحتوياتها، أصبحت الأنشطة الدافعة بعجلة التنمية سببا في التخلف البيئي وقلة الوعي البيئي لدى مواطني الجماعات المحلية، حيث لا يهتم الإعلام الموجه لهم بالبرامج الموعية للأخطار المحيطة بالبيئة ولاحتى بالدراسات البيئية، وقد أفرز هذا الوضع غلبة السطحية والإرتجالية الخارجة عن الرؤيا الوقائية في فحوى التخطيط المحلي في الشأن البيئي، فالخلل التقني في التخطيط البيئي يعود إلى الجانب الحضاري لسلوك الأفراد، وهو بمثابة توجيه عملي لتعامله مع البيئة والإنتفاع بها والحفاظ عليها في آن واحد(ريحاني أمينة، 2016، ص579).

ضعف التخطيط المتخصص لحماية البيئة على المستوى المحلي: تعتمد السياسة البيئية المعاصرة على مبدأ اللامركزية في التسيير، بإعتبار أن مهمة حماية البيئة قضية محلية أكثر منها مركزية، وذلك لقرب الهيئات المحلية من الواقع المعاش، ولما كانت هذه المهمة من المهام الرئيسية للدولة بمختلف مؤسساتها المركزية والمحلية، فإن الإدارة المحلية تعد إمتداد للإدارة

المركزية في مجال حماية البيئة من التلوث، يتأثر تنظيمها بالتطورات الحاصلة على مستوى الثانية، لكن تسليط الضوء على الممارسة التخطيطية في الجزائر المتخصصة في المجال البيئي يظهر تفاوتا بين المستويين، فنطاق التخطيط البيئي اللامركزي لا يرقى إلى التخطيط البيئي المركزي، فهو يتميز بالمحدودية ولايزال يعتمد بدرجة كبيرة على مخططات تهيئة المجال لحماية البيئة المحلية. (بن بولرباح العيد، 2017، ص167).

2.3- المشكلات المرتبطة بالجمعيات البيئية في الجزائر:

تعاني الجمعيات البيئية العديد من الصعوبات التي تحد من فعاليتها في إطار المساهمة في التخطيط البيئي المحلي، ويمكن توضيح أهم هذه الصعوبات من خلال مايلي:

ضعف العنصر البشري: إن تأخر تكريس الحق الجمعوي دستوريا وغياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات، أدى إلى إنحصار عدد الجمعيات، أو تراجع رغبة الجمهور للتطوع والنضال المدني، وكذلك قلة الحس الجمعوي، إضافة إلى ضعف نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر، كما أن هناك نقص ملحوظ في توجه النشاط الجمعوي إلى حماية البيئة، حيث أكد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة أن دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة لايزال هامشيا، وذلك يعود لنقص الكفاءات البشرية المتخصصة، إذ أن أغلب هذه الجمعيات تتشكل من أصدقاء لاتتوفر فيهم أساسيات النضال الجمعوي المتمثلة في الكفاءة والخبرة العلمية، وأيضا التخصص في المجال البيئي، إضافة إلى نقص التأطير والوعي القانوني الجمعوي لدى القيادات، وكذا غياب ثقافة العمل الجهوي وضعف ثقة المواطن في الجمعيات البيئية (مدين، 2014، ص12).

ضعف التمويل: يعتبر التمويل من الأمور الضرورية للجمعيات بغية تنفيذ وتجسيد مشاريعها في إطار الأهداف المسطرة، وبالرجوع إلى قانون الجمعيات الأخير 12-06 نجد أنه ثمة قيود كثيرة فيما يخص تمويل هذه الجمعيات، وهذا ما يجعل الجمعيات والبيئية منها حبيسة ما تمن به عليها الدولة، وبطريقة منهجية يمكن أن سياسة الدولة في هذا المجال تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

- تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع.

- الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص لعدم مجازفة هذا الأخير في دعم منظمات المجتمع المدني.

- كما أن التمويل الذاتي والبعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا، إذ غالبا ما نجد أن قيمة إشتراكات الأعضاء تكون ما بين 100دج و 200 دج للسنة، هذا بالإضافة إلى عدم إمتلاكها حق الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج (بوحنية، 2011، ص42).

- **ضعف التنسيق والتواصل بين الجمعيات:** نظرا لكون البيئة قضية الجميع ونظرا لتشعب وتداخل العناصر البيئية، بحيث يستحيل من الناحية العلمية والعملية إيجاد فصل مطلق بينها، فإنه من الضروري توحيد جهود منظمات المجتمع المدني العاملة في كل مجالات حماية البيئة، بل ومحاولة التواصل مع باقي أطياف الجمعيات الثقافية والرياضية والدينية والتربوية لتبادل الأفكار والخبرات وتنقيح البرامج والتعاون الإيجابي من أجل تنمية الوعي البيئي وزرع قيم الحفاظ على البيئة، ويجب أن لا ينحصر هذا التنسيق والتفاعل في نطاق ضيق، بل لابد أن يمتد إلى أبعد مدى ممكن ليتخذ الشكل التنسيقي المؤسسي في إطار فيدراليات تؤدي إلى تعميم الممارسات والإستفادة من التجارب الناجحة، وتعمل على توحيد الموارد والطاقات لإنجاز المشاريع الكبرى التي تتجاوز إمكانيات الجمعية الواحدة، إضافة إلى إكسابها وزنا يجعلها ورقة ضغط لها كلمتها في اتخاذ القرار البيئي ويمكنها من فرض شروطها في التعامل مع السلطة (مدين آمال،2014، ص14).

الخاتمة:

لقد تم من خلال هذه الدراسة تحليل دور برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية النموذجي في تفعيل مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر، وذلك إستنادا لمحورية القطاع البيئي ضمن إهتمامات هذا البرنامج، حيث إهتم برنامج كابدال بمسألة المقاربة المتعددة القطاعات للمخاطر البيئية على المستوى المحلي، وأكد على ضرورة إيلاء أهمية للقطاع البيئي ضمن المخططات التنموية على المستوى المحلي، وكذا ضرورة إشراك المجتمع المدني ودعمه للسلطات المحلية في تنفيذ أساليب الوقاية وتسيير الكوارث على المستوى المحلي.

على ضوء ماتقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

-يشكل برنامج كابدال النموذجي إطارا للتعاون عبر الإقليمي في مجال دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، وتوسيع مشاركة الفاعلين المحليين في مختلف المجالات وأبرزها المجتمع المدني.

-يعتبر القطاع البيئي محورا أساسيا ضمن برنامج كابدال النموذجي، الذي يسعى إلى ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن التخطيط الإستراتيجي المحلي عبر مشاركة مختلف الفاعلين وأبرزهم المجتمع المدني.

-لا يزال التخطيط البيئي المحلي في الجزائر يعاني من عدة جوانب قصور أبرزها إستنزاف الموارد الطبيعية، وكذا قلة الوعي البيئي وغياب التخطيط البيئي المتخصص.

-لا تزال مساهمة منظمات المجتمع المدني محدودة في مجال التخطيط البيئي المحلي بالنظر للعديد من الإعتبارات التنظيمية والمؤسساتية والتقنية.

على ضوء ما تقدم من النتائج يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

-ضرورة الإستفادة من برنامج كابدال النموذجي من أجل توسيع خيارات التنمية المستدامة المحلية عبر تعميق وتعزيز وإشراك مختلف الفواعل المحلية وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني.

-ضرورة توسيع مجال مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط المحلي في الجزائر عبر تفعيل المشاركة الفاعلة في صنع القرارات البيئية والرفع من مستوى الوعي البيئي في المستوى المحلي.

-ضرورة الإهتمام بمسألة التخطيط البيئي المحلي في الجزائر عبر الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة، وكذا إسناد عملية التخطيط لكفاءات متخصصة في هذا الشأن.

-ضرورة تعزيز القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني من أجل مساهمة أفضل في إطار التنمية المحلية، وفي التخطيط البيئي المحلي والتنمية المستدامة بشكل خاص.

قائمة المراجع:

1. أحمد أسعد توفيق. (2017). دور الجمعيات الوطنية في التوعية والحد من المخاطر البيئية: المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه نموذجا. تأليف طالبي سرور، *آليات حماية البيئة في الجزائر*. طرابلس: منشورات مركز جيل لحقوق الإنسان، لبنان.

2. بزاف عمار.(2021). دورة تكوينية حول تقنيات البستنة. http://www.findglocal.com/DZ/El-Khroub/395973607178273

3. بلفكرات رشيد. (2019).إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية واليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية تجربة كابدال نموذجا. مجلة الراصد العلمي،6(10)، جامعة وهران1، وهران، الجزائر.

4. بن بولرباح العيد. (2017). التخطيط البيئي المحلي كآلية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

5. بوحنية قوي. (2011). المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية. مجلة المغرب الموحد(10)، تونس.

6. بن منصور عبد الكريم ، و سعيدة أعراب. (2018). دور التخطيط في تحقيق التنمية المستدامة: مدى توظيف الإدارة للتخطيط لحماية البيئة. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 02 (01)،جامعة الأغواط، الأغواط ، الجزائر.

7. دهيلي عمار(2021). انطلاق أربعة مشاريع جمعوية ببلدية الخروب. https://elcharkelyaoum.com/2021/02/06/

8. وناس يحي. (2004). *المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات*. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

9. زياني صالح. (2003). واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في الوطن العربي. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية(9)، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر.

10. حجاج شيماء(2021). الاهتمام بالمرأة والشباب لترقية المجتمع وكشف المواهب. https://www.el-massa.com/dz

11. حاروش نور الدين، و صالحي بن صالح. (2019). كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(01)، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر.

12. طواولة أمينة. (2018). برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال)...خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 2 (3)، جامعة تلمسان، تلمسان، الجزائر.

13. لعروسي رابح ، و أهناني فاروق. (2019). الجمعيات البيئية كفاعل أساسي لحماية البيئة في الجزائر: قانون 03/10. *مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 18*(01)، جامعة أدرار، أدرار، الجزائر.

14. مدين آمال. (2014). المشاركة الجمعوية في حماية البيئة. *مجلة القانون والأعمال المغربية*(2)، المغرب.

15. كربوسة عمراني. (2014). ، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن أي دور. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 6*(16)، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

16. ريحاني أمينة. (2016). التخطيط البيئي المحلي في التشريع الجزائري. *مجلة المفكر، 11* (13)، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر.

17. رمضان عبد المجيد. (2011). دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

18. شنيقر باديس(2018)برنامج كابدال تجربة بلدية الخروب كمدينة صحية، مذكرة ماجستير، قسم التقنيات الحضرية والبيئة، كلية علوم الأرض والكون، جامعة قسنطينة3.